

Université Sidi Mohammed Ben Abdellah
Ecole Nationale de Commerce et de Gestion
Département Management et Commerce
Fès

L'Equipe de Recherche en Management, Marketing et Tourisme
du Laboratoire de Recherche en Entrepreneuriat et Management des
Organisations (LABEMO)

Organise les 5 et 6 mai 2017

La troisième édition du colloque international
Economie du tourisme et management
des entreprises touristiques

Et la première édition de l'atelier doctoral Management des
Organisations

الاسم واللقب	منير خروف	ليندة فريحة	خديجة عزوزي
الدرجة العلمية	دكتوراه علوم	دكتوراه علوم	دكتوراه
الوظيفة	استاذ محاضر "أ"	استاذ محاضر "ب"	أستاذ مساعد "ب"
الكلية	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
المؤسسة الأصلية	جامعة 08 ماي 1945 قالمة- الجزائر	جامعة 08 ماي 1945 قالمة- الجزائر	جامعة 08 ماي 1945 قالمة- الجزائر
البريد الالكتروني	youda36@yahoo.fr	youda36@yahoo.fr	a-khadidja@hotmail.com
محور المداخلة	7- Tourisme de masse versus tourisme alternatif		
عنوان المداخلة	آثار القطاع السياحي وأساليب إدارتها لتحقيق الاستدامة - حالة الجزائر -		

آثار القطاع السياحي وأساليب إدارتها لتحقيق الاستدامة - حالة الجزائر -

ملخص

الجزائر من بين الدول التي تمتلك مقومات سياحية هامة سواء ثقافية أو طبيعية، وقد اقتنعت بأن السياحة من المصادر الأساسية للمشاركة في حركة التنمية خصوصاً في الدول التي لا تمتلك قدرات تنافسية كبيرة للقطاعات الأخرى، وللسياحة تأثيرات إيجابية وسلبية في المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية متلازمة مع التأثيرات البيئية، وهذه التأثيرات الثلاثة تتركز في السياحة على المواقع الطبيعية والثقافية فحسب، بل تنجم أيضاً عن غياب التخطيط على المدى الطويل وعدم وجود إدارة للموارد. لذلك فإن إدارة السياحة باستنادها إلى أهداف واضحة والتخطيط والإدارة إضافة إلى اعتماد آلية تشاورية مبنية على مشاركة كالاتر الأطراف المعنية، ووجود معايير مستدامة، تحمّل القدرة على التوفيق بين النواحي الاقتصادية والنواحي البيئية، وعلياً إعطاء مغزٍ لعملية التنمية المستدامة في إطار استراتيجية المخطط التوجيهي لآفاق 2030.

الكلمات المفتاحية: السياحة في الجزائر، الآثار التنموية، إدارة التأثيرات، تحفيزات، SDAT 2030.

Abstract

Algeria are among the countries that possess significant potential in tourism, whether cultural or natural, has been satisfied that the tourism of the primary sources involved in the development process, especially in states that do not possess a significant competitive capabilities to other sectors, and tourism both positive and negative effects on the cultural, economic and social fields syndrome with environmental impacts and these effects do not come for tourism focus on the natural and cultural sites, but also result from the absence of long-term planning and the lack of management resources. Therefore, the tourism administration invoked the clear objectives and to the planning and management as well as the adoption of a consultative mechanism based on the participation of all parties concerned, and the presence of sustainable standards, carry the ability to reconcile economic aspects, environmental aspects, and to give meaningful practical sustainable development within the framework of the Master Plan for the prospects of a strategy 2030.

Key words: Tourism in Algeria, developmental effects, impact management, incentives, 2030 SDAT.

المقدمة

لقد احتلت السياحة مكانة بالغة الأهمية، حيث نجحت في الحصول على حصة معتبرة في السوق العالمي مشكلة بذلك إحدى الصناعات الأكثر فاعلية على المستوى العالمي، إذ أصبحت صناعة مركبة من الصناعات الهامة، لكن تطور السياحة كما وشكلا وبشكل متسارع أدى إلى ظواهر سلبية على البيئة والثقافة المحلية وصلاحيّة الموارد السياحية، لذا تبلورت اتجاه تلك التأثيرات مفاهيم ومواقف وسياسات أبرزها مفهوم الاستدامة الذي يتمحور حول مبدأ يعنى بتحقيق مستوى معقول من الرخاء والأمن لجميع أفراد المجتمع، ولذلك يعد أمر أساسي لحماية التوازن البيئي والحفاظ على مقومات السياحة، لذا فإن الاستدامة تضمن الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية بما في ذلك مصادر التنوع الحيوي وتخفيف آثار السياحة على البيئة والثقافة، وتعظيم الفوائد من حماية البيئة والمجتمعات المحلية.

ولعل أول ما فكر فيه صنّاع القرار في الجزائر إيجاد البديل الذي يسمح باستمرارية متوازنة للاقتصاد عن طريق تغطية نقص أو حتى غياب قطاع الطاقة مستقبلا، ويتشكل البديل المقترح من الانتقال التدريجي إلى الاعتماد على مزيج مشكل من قطاعات أخرى تمتلك فيها الجزائر مزايا تنافسية، وعلى رأسها نجد قطاع السياحة الذي يعتبر رهانا حقيقيا للإسهام في الأداء الاقتصادي مستقبلا والذي تتنامى الجهود المبذولة فيه بشكل ملفت.

وتشكل المناطق السياحية في الجزائر ملاذا للراحة والاستجمام لمدة السنة، ففي

الوقت الذي تكون قمم جبال الشمال للبلاد مكسوة ببرداء ثلجي يكون الجو معتدلا لا يندافني أعماقا للصحراء،

هذه الصفات التي تميز بها مناخ الجزائر تكسبها مميزات إيجابية لجذب

السياح والمستجمين في الفصول الأربعة سواء كان مقصد هم سياحة استجمامية، شاطئية، صحراوية، جبلية أو معدنية،

وتمثل مؤهلاتها الطبيعية إحدى أهم مكونات المنتج السياحي، ومن ثم تدعو الحاجة إلى إيجاد أساليب و سياسات للاستفادة من السياحة في إطار التنمية المستدامة، لذلك سارعت الجزائر للبحث في بعث سياسة سياحية جديدة تترجم فيها إرادتها في تثمين وجهة الجزائر وتثمين القدرات الطبيعية، الثقافية والتاريخية للبلاد، وذلك من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الذي يعد جزءا من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في أفق (SDAT) 2030، فهو المرآة التي تعكس مبتغى الدولة فيما يخص التنمية المستدامة، وذلك من أجل الرقي الاجتماعي والاقتصادي على الصعيد الوطني.

اشكالية الدراسة: انطلاقا من سبق يمكن طرح الإشكالات التالية: إلى أي مدى نجحت الجزائر في تحقيق مبدأ الاستدامة في القطاع السياحي؟

أهمية الدراسة: في هذا السياق سنتقدم الدراسة تقييم الوضعية الحالية للقطاع السياحي في الجزائر في ظل زخم الإمكانيات والمؤهلات السياحية والفرص الاستثمارية الهائلة، إلا أنها غير مستغلة بطريقة كافية تعكس حجم المنطقة وقدراتها. هنا تحديدا تبرز أهمية الدراسة باعتبار أنه يلقي الضوء على واقع الاستدامة في القطاع السياحي في الجزائر في ظل الرهانات الحالية، وتوضيح الصعوبات والتحديات التي تحول دون تنميته، مع إبراز جهود الدولة في محاولة ترقّيته وتطويره.

تقسيمات الدراسة: للإجابة على الإشكالية تم تقسيم الورقة البحثية إلى خمسة محاور هي:

1. الإطار النظري للدراسة

1.1. مفاهيم عامة حول التنمية السياحية والتنمية المستدامة

2.1. آثار السياحة وأساليب إدارتها لتحقيق الاستدامة

2. دراسة حالة الجزائر

1.2. مقومات السياحة في الجزائر وأهم تحديات تنميتها

2.2. الأثار التنموية للقطاع السياحي في الجزائر

3.2. تحفيزات واستراتيجيات ترقية السياحة في اطار التنمية المستدامة في الجزائر

1. الاطار النظري للدراسة

1.1. مفاهيم عامة حول التنمية السياحية والتنمية المستدامة

تعتبر السياحة من أسرع أنواع الصناعات نموا في العالم في الوقت الحاضر، لذا وجهت الدول الأنظار والاهتمام لهذه الصناعة لما لها من آثار كبيرة في دعم الاقتصاد الوطني.

1.1.1. مفهوم التنمية السياحية

جاءت كلمة (ساح) في القرآن الكريم في أكثر من موضع كقوله تعالى:

(بر آءة من اللهور سولها بالذنينعا هدمنا المشركين فسبحوا في الأرض أربعة أشهر) التوبة (الآية 1). قال الطبري في تفسيره: يعني

فسيروا في الأرض مقبلين مدبرين، أمنين غير خائفين من رسول الله عليه السلام وأتباعه، ويقول من: ساح فلان في الأرض

يسبح سيوحا وسيحانا (تفسير الطبري). (أكرم عاطف رواشدة، 2008: ص 17)

وتعرف السياحة بحركة يؤديها الفرد أو مجموعة من الأفراد، بغرض الانتقال من مكان إلى آخر، لأسباب اجتماعية أو

للترفيه أو لقضاء الإجازات، أو لحضور المؤتمرات أو المهرجانات، أو للعلاج والاستشفاء، وليس بغرض العمل والإقامة

الدائمة ولا يدخل في السياحة الهجرة من بلد إلى بلد أو حتى للعمل المؤقت، أو أعضاء السلك الدبلوماسي. (مصطفى عبد القادر،

2003: ص 33)

والتنمية السياحية هي الارتقاء والتوسع بالخدمات السياحية واحتياجاتها، وتتطلب التنمية السياحية تدخل التخطيط

السياحي باعتباره أسلوبا علميا يستهدف تحقيق أكبر معدل ممكن من النمو السياحي بأقل تكلفة ممكنة وفي أقرب وقت

مستطاع. (كافي مصطفى يوسف، 2006: ص 106-107)

وتجدر الإشارة إلى ضرورة التفرقة بين التنمية والنمو في القطاع السياحي، فنمو النشاط السياحي هو هدف يتحقق

طبيعيا تبعا لتدفق العناصر الإنتاجية من رأسمال في شكل مؤسسات سياحية أو موارد بشرية أو طبيعية، وكذلك تبعا لزيادة

إنتاجية هذه العناصر، أما التنمية السياحية فلا بد أن تتضمن تدخلا إيجابيا من جانب الهيئات الرسمية المسؤولة لإعطاء الأهمية

اللازمة لهذا القطاع، من حيث معدلات الاستثمار، الموارد البشرية، دفع عملية التقدم التقني، إجراء تعديلات هيكلية في القطاع

نفسه ... الخ، ويضاف إلى هذه العناصر الجهات المنفذة للتنمية، فالتنمية السياحية تنفذ عادة من قبل القطاع العام أو الخاص أو

الائتئين معاً. (عصام حسن السعيد، 2009: ص 133)

وتأخذ التنمية السياحية أشكالا متعددة منها: (عثمان محمد غنيم وبنيتا نبيل سعد، 1999: ص 57 – 58)

- تطوير المنتجعات السياحية: ويركز على سياحة الإجازات والعطل، وتعرف المنتجعات على أنها المواقع التي توفر الاكتفاء

الذاتي وتتوفر فيها أنشطة سياحية مختلفة وخدمات متعددة لأغراض الترفيه والاستراحة والاستجمام.

- القرى السياحية: وهي شكل من أشكال السياحة المنتشرة جدًا في أوروبا كما بدأت تنتشر في العديد من دول العالم، الحياة في

القرية نموذج يختلف عن الحياة في المدن، وتستهوئ سكان المدن حبًا في التغيير والبساطة.

- منتجعات المدن: تحتاج إقامة هذا النوع من المنتجعات وجود نشاط سياحي مميز أو رئيسي في المواقع مثل: الجليد، شواطئ،

سياحة علاجية، مواقع أثرية.

- **منتجعات العزلة RetreatResorts**: وتتميز هذه المنتجعات بصغر حجمها ودقة تخطيطها وشموله، وعادة يتم اختيار مواقعها في مناطق بعيدة عن المناطق المأهولة مثل: الجزر الصغيرة أو الجبال.

- **السياحة الحضرية**: وتوجد في الأماكن الحضرية الكبيرة، لكنها لا تكون النشاط الاقتصادي الوحيد في المنطقة، وتشكل مرافق الإقامة والسياحة جزءاً لا يتجزأ من الإطار الحضري العام للمدينة وتخدم سكان المدينة وكذلك السياح القادمين إليها.

2.1.1 مفهوم التنمية المستدامة

تبدأ نظرية التنمية المستدامة بمحاولة دمج بين البيئة والاقتصاد من خلال التحول عن بعض المفاهيم الاقتصادية مثل: السعي لتحقيق أقصى إشباع للمستهلك، وتحقيق أقصى ربح للمنتج ... ومواجهتها بمفاهيم محاربة الفقر، وسوء توزيع الدخل، وأزمة الطاقة، ونقص الغذاء وغيرها. (د. عبد العزيز قاسم محارب، 2011: ص 158)

وقد أكد تقرير "برونتلاند" على الارتباط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الحفاظ على البيئة، وأشار التقرير إلى عدم إمكانية تطبيق استراتيجية للتنمية المستدامة دون ملاحظة متطلبات التنمية للجوانب الثلاث "الاقتصادية والاجتماعية والبيئية". (سنة محمد الجبور، 2011: ص 54)

أما المشرع الجزائري فقد عرفها "مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية". (المادة 4 القانون رقم 10/03، ص 12) وهناك ثلاثة أهداف أساسية للتنمية المستدامة هي: (محمد مرعي مرعي، 2005: ص 69)

- الاندماج والتكامل البيئي أي اندماج اهتمامات الحفاظ على الأنواع وكل النظم البيئية الطبيعية والأرضية والفضائية عبر إجراءات حماية جودة البيئة والإدارة المستمرة لاستثمار الحيوانات والنباتات واستهلاكها؛

- تحسين العدالة الاجتماعية أي تسهيل إشباع الحاجات الأساسية للتجمعات البشرية الحالية والمستقبلية وتحسين جودة الحياة وتوفير فرص العمل والتعليم والعناية الصحية والخدمات الاجتماعية والسكن الجيد وحرية الأفراد؛

- تحسين الفاعلية الاقتصادية أي تشجيع الإدارة المثلى للموارد البشرية والطبيعية والمالية بغية السماح لإشباع حاجات التجمعات البشرية من خلال تحميلهم المسؤوليات للمؤسسات والمستهلكين إزاء السلع والخدمات التي ينتجونها ويستخدمونها ومن خلال إقرار السياسات الحكومية المقبولة مثل مبدأ (ملوث/مستخدم- دافع الضرائب، وتحمل التكاليف البيئية الاجتماعية).

3.1.1 العلاقة بين السياحة والتنمية المستدامة

إن تطبيق السياحة المستدامة وإدراج البعد البيئي في العمل السياحي يعني وجود سياحة نظيفة رفيقة بالبيئة وصديقة للمجتمع وذات جدوى اقتصادية عالية.

وتعرف السياحة المستدامة على أنها نقطة التلاقي ما بين احتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم، مما يؤدي إلى حماية ودعم فرص التطوير المستقبلي، بحيث يتم إدارة جميع المصادر بطريقة توفر الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية، ولكنها في الوقت ذاته تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي الضروري والتنوع الحيوي وجميع مستلزمات الحياة وأنظمتها (دليل مفهوم السياحة المستدامة وتطبيقها، 2005: ص 10). وهي كذلك تحدد الهيكل التنظيمي المطلوب للوصول إلى هذه الأهداف.

كما يتضمن مفهوم السياحة المستدامة القدرة على التواصل والاستمرار من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية مع المحافظة على التنوع الحيوي والحد من الآثار السلبية على البيئة والثقافة، وإشراك المجتمعات المحلية من المكاسب التنموية (إبراهيم خليل بظاظو، 2009: ص 153).

ولاستدامة السياحة، كما هو الحال بالنسبة لاستدامة الصناعات الأخرى، ثلاثة مظاهر متداخلة هي: الاستدامة الاقتصادية، الاستدامة الاجتماعية والثقافية والاستدامة البيئية.

أما التنمية السياحية المستدامة في جوهرها عملية تغيير يكون فيها استغلال الموارد واتجاه الاستثمارات، ووجهة التطور التكنولوجي، والتغيير المؤسسي أيضاً، في حالة انسجام وتناغم، وتعمل على تعزيز إمكانية ربط الحاضر والمستقبل لتلبية الحاجات الأساسية للسياح (تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2001).

وهناك أهداف أساسية تميز تنمية السياحة المستدامة هي:

- حماية الثقافة المحلية وخصائصها البيئية والثقافية والاجتماعية (التراث والعادات- الظواهر الاجتماعية والاقتصادية- المستوى الحضاري والثقافي).
 - حماية البيئة من التلوث والتدهور البيئة الطبيعية (الأرض- المناخ- الماء- الحياة البرية- النمو السكاني).
 - ترشيد استخدام الموارد السياحية والمحافظة على قاعدة الموارد الحالية من أجل جيل المستقبل.
 - الحفاظ على التنوع البيولوجي وتفادي التغيرات البيئية التي يتعذر عكسها.
 - ضمان المساواة ضمن جيل واحد وبين الأجيال.
- ومما سبق نستنتج أن السياحة المستدامة هي الاستغلال الأمثل لجميع الموارد السياحية (دون المساس بالجانب البيئي والثقافي من أجل تعظيم الفوائد) وذلك بشكل مستمر ومتواصل، وتتوقف هذه الاستدامة على الاستدامة الاقتصادية والاستدامة الاجتماعية والاستدامة الثقافية وأخيراً الاستدامة البيئية.

2.1. آثار السياحة وأساليب إدارتها لتحقيق الاستدامة

يتعين إتباع مبدأ الحيطة الهادف إلى تحقيق سياحة متوازنة تعظم الآثار الإيجابية من خلال الرقابة والتوجيه وفعالية استخدام الموارد المختلفة، والالتزام بجملة من الخطوات لتحقيق هدف الاستدامة.

1.2.1. آثار السياحة

كون السياحة لها دور هام في تنمية وتطوير المجتمعات الإنسانية بصفة عامة، إلا أنه لا تخلو من الجوانب والتأثيرات السلبية أسوة ببقية الصناعات الأخرى، ولذلك فلا مناص من الإلمام بالآثار المتعددة لهذه الصناعة.

- الآثار الاقتصادية: يترتب عن صناعة السياحة مجموعة من التأثيرات التنموية الاقتصادية يمكن تسليط الضوء عليها بإيجاز كما يلي:

- تساهم السياحة في توفير جزء من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة.
- تساهم السياحة كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة.
- إن القطاع السياحي كثيف التشابك ويرتبط مع العديد من القطاعات الأخرى، وهذا يعني إمكانية السياحة على توليد فرص العمل بحيث تفوق حدود القطاع السياحي، وتمتد لتصل حدود القطاعات الأخرى التي تجهز بمستلزمات الإنتاج.
- يؤدي رواج السياحة في منطقة ما إلى تزايد معدلات الإنفاق السياحي فيها مما ينتج عنه ارتفاع لأسعار السلع والخدمات المقدمة.
- تؤدي تنمية قطاع السياحة إلى زيادة الاستثمارات في البنى التحتية المتمثلة في: المطارات، والطرق، والموانئ، والمتاحف،... الخ، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة مستويات الرفاه الاقتصادي للمقيمين والسياح على حد سواء.
- الآثار الاجتماعية والثقافية: أبدت العديد من الدول اهتمامها بالتأثيرات الاجتماعية والثقافية للسياحة على البلدان المضيئة ومواطنيها، والتي من بينها:

الآثار الإيجابية: تعمل السياحة على إحياء التقاليد المعمارية المحلية، وإعادة بعث الفنون المحلية والمصنوعات اليدوية والنشاطات الحضارية في مختلف الأقاليم السياحية بالدولة.

- الدعم المالي لصيانة المتاحف والمرافق الثقافية المختلفة مثل المسارح، تنظيم المهرجانات والمناسبات الثقافية كونها عناصر جذب سياحي للسكان المحليين والزوار من الخارج؛
- دعم التبادل الثقافي بين المجتمعات بين السياح والسكان حيث يتعلم كل منهم من ثقافة الآخر وبالتالي يزداد التفاهم المشترك والإقدام وتلاقي القيم والعادات قبولاً من الجانبين بعد معرفة أصولها وأساسياتها؛
- خلق روح الوحدة بين المجتمعات المختلفة، وهذا هدف هام ورئيسي لتطوير السياحة المحلية أو الداخلية في كثير من دول العالم (مروان أبو رحمة وآخرون، 2001: ص 44).
- الأثار السلبية:** من الأثار السلبية الاجتماعية والثقافية ما يلي: (ماهر عبد الخالق السيسي، 2001: ص ص 131-133)
- يؤدي التوسع في النشاط السياحي إلى ظهور أعراض كثيرة للخلل الاجتماعي من خلال تأثير العادات والتقاليد الاجتماعية الغربية على مجتمعات بعض الدول المستقبلية للسياحة.
- عادة ما ينشأ عن اختلاف الأفكار والاتجاهات والمعارف واللغة بين مواطني الدول المضيقة والسائحين مشكلات عديدة يترتب عنها تعارض في الفكر، وتصادم في الثقافة، الأمر الذي يحدث شرخاً عميقاً في البناء السياحي لأي دولة.
- بعض الدول تعاني من انخفاض مستويات المعيشة في الوقت الذي تتوافد إليها أنماط مختلفة من السائحين بعاداتهم الاستهلاكية وقدراتهم المالية مما يؤدي إلى اتجاه نسبة من أبناء هذه الدول إلى محاولة تحقيق مكاسب مادية سريعة وإن كانت بوسائل غير مشروعة. فيظهر الوسطاء والمستغلين للسائح في مختلف المجالات والمروجين لبعض صور الانحراف تحت مسميات متعددة مثل التسلية والترفيه والمتعة.
- **الأثار البيئية:** ومن المؤكد أن للسياحة تأثيرات بيئية مختلفة حسب الظروف المحلية التي يتعرض لها كل قطر سياحي وفقاً لخصائصه.
- الأثار الإيجابية:** يتميز المشروع السياحي عن المشروع الصناعي بأنه أقل إساءة للطبيعة وأكثر إدامة وصيانة لها، فالخطيط العلمي السليم للتنمية السياحية يمكن أن ينتج عنه العديد من الأثار الإيجابية على البيئة المحيطة بمختلف المقاصد السياحية ومن أهمها: (صلاح الدين خربوطي، 2004: ص 147)
- توجيه الإيرادات السياحية إلى حماية البيئة والحفاظ عليها؛
- الارتقاء بمستوى الوعي البيئي والوعي السياحي من خلال الحفظ الذي يرمي إلى الاستغلال المتعقل للبيئة، ومن أهم مداخله إحداث توازن بين أعداد السائحين والطاقة الاستيعابية؛
- تساهم السياحة في تحسين الصورة الجمالية للبيئة من خلال برامج تنسيق المواقع، التصميم الإنشائية المناسبة، استخدام اللوحات التوجيهية وصيانة المباني؛
- تساعد على تحسين نوعية ومستويات البيئة، لأن النظافة ونقاء البيئة والبنية التحتية الجيدة من أهم شروط البيئة السياحية.
- الأثار السلبية:** لا مجال لإنكار بعض التأثيرات السلبية المعروفة للسياحة في البيئة الطبيعية إذا لم يتم تخطيط السياحة أو لا تدار بشكل مناسب في المنطقة، وأبرز التأثيرات السلبية:
- الإضرار بالمواقع التاريخية والأثرية نتيجة غياب الرقابة مما يؤدي إلى ظهور الممارسات الضارة بهذه المواقع، ومنها على الخصوص السرقات والتخريب لبعض الأثار؛
- الاستعمال غير العقلاني للأرض، فالتوسع في تشييد البنى التحتية البني الفوقية للأنشطة السياحية أدى إلى امتداد هذه المشاريع إلى الأراضي الزراعية وإلى مناطق ذات تنوع نباتي وحيواني نادر.
- إبادة الكثير من الحيوانات البرية (كما هو الحال في الإبادة الوحشية الكبرى للعديد من حيوانات إفريقيا بفعل سياحة السفاري).

- تشويه المعالم الطبيعية والأثرية بعدم معالجة مخلفات الزوار والسياح، وسلوكهم أحيانا بإطعام الحيوانات أو التصرف السيئ تجاه الأملاك العامة مثل قطف الأزهار أو إشعال النار... (صلاح الدين خربوطلي، 2004: ص 147)

- كثرة أعداد السياح في موقع سياحي صغير يسبب ازدياد حدة الازدحام والاختناقات السكنية والمرورية، وتحويل بعض معالم الطبيعة التي تخلفها بعض المشاريع السياحية.

2.2.1. إدارة تأثيرات السياحة لتحقيق الاستدامة

- لتحقيق الاستدامة للسياحة يتطلب طرق وأساليب لإدارة التأثيرات البيئية والاقتصادية والاجتماعية.
- أساليب تعظيم الفوائد الاقتصادية: يمكن للسياحة أن تدعم الفوائد الاقتصادية وتعظم المشاركة فيها من خلال اعتماد وتطبيق سياسات واستراتيجيات مناسبة وذلك منذ بدء عملية التنمية السياحية، ومن هذه الإجراءات ما يلي:
 - دعم وتشجيع العلاقات التبادلية بين القطاعات الاقتصادية من خلال الاستفادة من البضائع والخدمات المحلية كمدخلات للقطاع السياحي من أغذية ومطاعم محلية واستخدام مواد البناء المنتجة محليا، وإضافة أنواع جديدة للإنتاج حسب حاجة الأسواق السياحية؛
 - ملكية المرافق والخدمات السياحية للسكان المحليين كالفنادق والمطاعم ومكاتب السياحة والسفر.. الخ، لكن في حالة عدم توفر القدرة المالية لدى المجتمع المحلي فمن الضروري السماح للاستثمار الخارجي بالمشاركة؛
 - وضع سياسات من شأنها إعطاء الأولوية للعمالة المحلية في المرافق والخدمات السياحية التي ترافقها برامج تدريبية لضمان كفاءتها، مع تطوير شركات السياحة والسفر المحلية لتمكين من القيام بتنظيم وتشجيع الرحلات للمنطقة السياحية؛
 - لتشجيع السائح على الإنفاق بشكل أكبر لا بد من تنوع المعروض من البضائع والأنشطة السياحية ولكن بحذر نظرا لأنه يترتب عليه نفقات استثمارية يجب دراستها اقتصاديا للتأكد من جدواها؛ (أحمد الجراد، 2000: ص 67)
 - دراسة الأجهزة القائمة وأهميتها وعددها ومستويات فنادقها ومطاعمها والمنشآت السياحية المختلفة وموقعها من المنطقة المقترح إعدادها سياحيا، وتطور هذا النشاط وعدد المترددين على المعالم السياحية المختلفة؛
 - يراعى عند اختيار الأقاليم السياحية عدد السياح المستهدف ومتوسط مدة الإقامة، وعدد الليالي السياحية، وإمكانية استثمار هذه الحركة في الإنفاق السياحي العام، ومدى إمكانية المنطقة للتنمية السياحية.
 - إدارة التأثيرات الثقافية والاجتماعية: من أهم إجراءات تعزيز التأثيرات الإيجابية والإقلال من التأثيرات السلبية ما يلي:
 - الحفاظ على الأصالة في الظواهر الفلكلورية المحلية وتطويرها وتدريب الكوادر اللازمة لعرضها وتقديمها؛
 - تخصيص السكان المحليين بمزايا تشجعهم على استخدام التسهيلات والخدمات السياحية في منطقتهم، مثل منحهم أسعار خاصة للخدمات السياحية، وخاصة لفئات معينة منهم مثل الطلاب والباحثين والصحفيين؛
 - مراعاة طاقة الاستيعاب لمختلف أقسام الموقع لتجنب الزحام والضرر لتلك المواقع؛
 - إذا كان مستوى الدخل العام في المنطقة منخفضا، فإن من المناسب إقامة خدمات سياحية تناسب ذلك المستوى، بشكل يمكن أوسع شرائح المجتمع المحلي من التمتع بالسياحة في منطقتهم؛
 - لكي يتحقق الأمن السياحي والاستقرار في التعامل بين السائح والمواطن، من الضروري نشر وتوضيح لائحة تعليمات للسائح تتضمن توصيفا بسيطا للعادة والتقاليد والممنوعات والمحرمات، والظواهر الأساسية للفلكلور المحلي والسلوك المناسب الذي يجب عليه التقيد به في مكان معين أو خلال فترة معينة من جهة، ومن جهة أخرى يجب توعية السكان المحليين عن السياحة والسلوك المناسب في تأدية الخدمات السياحية والتعامل مع مختلف فئات السياح؛

- تصميم المنشآت وأبنية الخدمات بشكل يعكس الطابع المحلي ويتكامل مع النسيج العمراني في المنطقة، إضافة إلى استخدام مواد البناء والتزيينات المحلية ما أمكن، ما يمنح للمنطقة ميزة وهوية خاصة؛
- تحديد الأسواق السياحية المستهدفة في مجال الترويج والتسويق في إطار مدى احترامها للبيئة والثقافة المحلية للمنطقة، وقد تتضمن الخطة تقييد أو منع فئات معينة من السياح من الزيارة لأسباب سياسية أو أخلاقية؛
- مراقبة البيئة السياحية العامة بشكل دائم ومستمر بهدف تطبيق أنظمة صارمة تتعلق بمكافحة المخدرات والدعارة وغيرها من الظواهر والتصرفات الشاذة، ومن جهة أخرى يجب تحذير السياح من الدخول لمناطق أو محلات معينة غير آمنة، أو تعرض السائحات للتحرش والاعتداء في بعض المناطق المحافظة؛ (صلاح الدين خربوطلي، 2004: ص 158)
- معرفة المجالات الاجتماعية في المنطقة المزمع تنميتها سياحياً والمتمثل في الوضع الاجتماعي ومدى تجاوب السكان المحليين مع هذه التنمية؛ (أحمد الجلاذ، 2000: ص 67)
- توعية السكان سياحياً مع التركيز على مبادئ وفوائد ومشكلات السياحة، وتدريب السكان المحليين للعمل في كافة مستويات السياحة لدعم الاقتصاد المحلي وإزالة سوء الفهم بين السياح والسكان المحليين.
- إدارة التأثيرات البيئية: ويمكن تطبيق إجراءات خلال مراحل خطة التنمية السياحية سواء لتفادي المشكلات البيئية أو لحلها أو لتحسين وصيانة النوعية البيئية بشكل عام، والمعايير التالية تبين مجالات تحسين العلاقة بين السياحة والبيئة:
- يجب أن تكون الاعتبارات البيئية متمثلة في خطط التنمية وخاصة في مجالات تحقيق نقاء الهواء والماء وحماية الموارد الطبيعية والثقافية ونوعية المحيط البيئي والحياتي للإنسان؛
- أهداف اجتذاب السياحة للمنطقة يجب أن تستند إلى طاقة الاستيعاب للمواقع لتحقيق الاستدامة للبيئة وتكاملها مع التنمية الإقليمية والثقافة المحلية وما يناسب استخدامات الأرض؛
- القرارات يجب أن تستند إلى معلومات كاملة وواقعية عن أوضاع البيئة والنواحي التي قد تتأثر بها، كما يمكن أن تتضمن الخطط مواقع بديلة لتكون وسيلة لاستيعاب الزيادة في طاقة الاستيعاب؛
- مقاييس ومعايير بيئية مناسبة لمستويات التخطيط يجب أن تحدد في برامج التنفيذ، وخاصة تلك التي تخص فترة الذروة في الحركة السياحية، مع تحديد حوافز للقطاع العام والخاص لتشجيع السياح على القدوم خارج فترة الموسم أو في فترات الركود؛
- يجب وضع وإعلان لائحة تعليمات وضوابط عن حدود التنمية في المناطق الحساسة والهشة، كما يجب وضع تشريعات خاصة لحماية البيئة الحساسة والنادرة، والتي من خصائصها سرعة التأثر بالاستعمال؛
- استخدام تقنيات مناسبة للتخلص من النفايات مع إعادة استعمال المواد المعالجة لأقصى درجة ممكنة، مع تطوير نظم توفير الطاقة، وإنشاء طرق مناسبة وغيرها من أنظمة النقل لتفادي الضغط المرور وتحقيق الاستغلال الأمثل لأنظمة النقل؛
- تطبيق معايير خاصة للتصميم المعماري ومواد بناء تتلاءم بيئياً ومعماريًا مع استخدام أنظمة تخفيض استهلاك الطاقة في التصميم؛ (عثمان محمد غنيم وبنينا نبيل سعد، 2002: ص 166)
- يراعى عند اختيار الأقاليم السياحية مدى التلوث الذي أصاب البيئة ومدى نقاء هذه البيئة، فالتنمية البيئية للمناطق السياحية هي التي تراعى حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم؛
- تحديد طاقة التحمل وأفضل استعمال الأراضي مع وضع مؤشرات يمكن استخدامها لقياس الأحمال القصوى للمناطق السياحية. وبخاصة اللائحة التالية التأثيرات السلبية في المناطق المحمية والإجراءات المناسبة لمعالجتها كمثل:

جدول رقم (04) التأثيرات السلبية في المناطق المحمية والإجراءات المناسبة لمعالجتها

الموضوع	التأثير السئ على النوعية البيئية	المعالجة الممكنة والإجراءات المناسبة
الزحام الزائد	- ضغط بيئي على الجمهور	- تحديد حجم الزيارات وعدد السياح

- زيادة طاقة الاستيعاب -تعليمات صارمة	- تأثر سلوك الحيوانات البرية	
- إبعاد المنشآت أو تحسين الوضع للسكان - تعليمات للسائح وتوعية المواطن - نظام مدروس لاستخدامات الأرض - حماية الخصائص وترشيد استخدام المياه - استخدام تمديدات تحت الأرض ما أمكن	- تبرز معالم الفقر في حياة الريفيين - خلل في التجانس الاجتماعي والسلوك - تأثر القطاع الزراعي أرضا وعمالة - خصائص الأرض وتبذير المياه - منظر خطوط الطاقة وتمديد المرافق	التنمية الزائدة
- تنظيم حملة توعية - وضع ضوابط وإرشادات	- إزعاج الحياة البرية والسكان والزوار - أضرار صحية ونفسية	تلوث الصوت
- تنظيم حملة توعية - وضع ضوابط وإرشادات - توزيع حاويات وسلال في مواقع مناسبة	- تعود الحيوانات البرية على الأوساخ - تشويه المظهر العام - أضرار وأوبئة صحية	النفايات
- تنظيم حملة توعية وتكثيف الإشراف - وضع ضوابط وإرشادات	- اعتداء على الأملاك العامة - تدهور الثروات الأثرية والطبيعية	التخريب العام
- تنظيم مواعيد الإقلاع والهبوط - نظام استخدام الأرض قرب المطار	- ضغط بيئي على الإنسان والحيوان	ضجيج الطائرات
- زيادة إمكانيات وسائل النقل العام - حدود للطرق وضوابط صارمة	- ضغط بيئي على الإنسان والحيوان - تخريب الزراعة والبيئة الطبيعية	طرق زائدة قيادة خارج الطرق
- تحديد المواسم والمواعيد والاستخدام - وضع ضوابط وإرشادات	- إزعاج الحياة البرية بموسم التوالد - تلوث الصوت ونتائج	القوارب الآلية
- تحديد المواقع والمواعيد والضوابط - وضع برنامج إرشادي بيئي	- التنافس مع المفترسين - تدهور الثروات الهامة بالمنطقة	الصيد بأنواعه
- تحديد ممرات إجبارية وتنظيم الحركة - وضع برنامج إرشادي بيئي	- إزعاج الحياة البرية - قد تسبب ازدحاما	رحلات المشي
- وضع ضوابط وقيود معلنه - وضع برنامج إرشادي بيئي	- نزع ثروات طبيعية ومزايا بالمنطقة - خلل في التوازن البيئي والطبيعي	جمع التذكارات
- تنظيم حملة توعية وتكثيف الإشراف - توفير وقود بديل	- خلل في خصائص الموقع - فقدان التنوع الحيوي الصغير	جمع خشب وحطب
- تنظيم حملة توعية وتكثيف الإشراف - وضع ضوابط وتعليمات	- تغيير في السلوك وضرر صحي - حجب المناظر الطبيعية	إطعام الحيوانات لوحات الإعلانات

المصدر: صلاح الدين خربوطلي، (2004): السياحة المستدامة (دليل الأجهزة المحلية)، سلسلة الرضا للمعلومات: القاهرة، ص 152 .
وعادة يجب إعلام السياح مسبقاً أو عند وصولهم للمنطقة بالتعليمات والضوابط حول استخدامات المنطقة ومواردها، وأسبابها، حتى يتفهموا هذه الإجراءات ويحترموها، وأحيانا تستدعي الضرورة وضع حراس محليين لمراقبة وقمع المخالفات في بعض المناطق الخاصة، ولمنظمي الرحلات دور هام في المساهمة بإدارة التأثيرات ودعم الاستدامة للسياحة.

2. دراسة حالة الجزائر

1.2. مقومات السياحة في الجزائر وأهم تحديات تنميتها

الجزائر من الدول المغاربية التي تتوفر على إمكانات سياحية متنوعة، مما يجعلها مؤهلة للنهوض بهذا القطاع إذا ما توفرت الجدية الكافية لتطوير الأنماط السياحية كالسياحة الصحراوية والجبلية وسياحة الشواطئ.

1.1.2. مؤهلات ومقومات السياحة في الجزائر

تعتبر الجزائر جوهرة سياحية عذراء لما تتوفر عليه من إمكانات على امتداد مساحتها الشاسعة كما يلي:

- المقومات الطبيعية والجغرافية: يمكن أن نميز في الجزائر أربع أنواع من التضاريس المتباينة من ناحية الامتداد، ففي الشمال شريط ساحلي يمتد على طول 1200 كلم من السواحل الرملية، كما تمتد سهول التل الجزائري، مثل سهول متيجة، وهران

وعنابة؛ ويأتي بعدها حزام جبلي يحتوي على سلاسل جبلية منها جبال "شيليا" بالأوراس (بارتفاع قدره 2328 مترا)، قمة "الالا خديجة" بجبال جرجرة (2308 مترا) وغيرها من الجبال التي يمكن استغلالها في تطوير السياحة الجبلية.

أما جنوب الجزائر فنظهر الصحراء الممتدة على مساحة شاسعة تشكل أكثر من 80 % من المساحة الكلية، وتحتوي على عدد كبير من الواحات التي تتميز بغابات النخيل، وأكثر ما يميز صحراء الجزائر منطقة "الأهقار" بتمنراست والتي تتوفر على كنوز وشواهد تحمل الكثير من خصوصيات هذه المنطقة من جبال شاهقة (أعلى قمة بها تاهات بارتفاع قدره 2918 متر)؛ كما تحتوي صخورها على بقايا حيوانية ونباتية من العصور الجيولوجية القديمة، لذا تعتبر صحراء الجزائر منتوجا سياحيا ثريا ومتنوعا يجب حمايته واستغلاله للنهوض بالسياحة الصحراوية.

كما تزخر الجزائر بحمامات معدنية طبيعية تعود إلى العهد الروماني حيث أثبتت التجارب العلمية أنها صالحة لشفاء العديد من الأمراض، حيث تم إحصاء 202 منبع للمياه المعدنية سنة 1982 إذ يسمح استغلالها بتوسيع العرض السياحي الجزائري، ورغم إنشاء هذه المنابع مراكز استجمام وترفيه مثل مركز العلاج بمياه البحر بسيدي فرج، حمام ريغة وغيرها إلا أن هذه الثروة غير مستغلة بصفة فعالة. (الديوان الوطني للسياحة، 2009: ص 1)

- **المقومات التاريخية والثقافية:** تتفرد الجزائر بمعالم تاريخية وحضارية متنوعة نتيجة احتكاكها بالعديد من الحضارات عبر مختلف العصور، مما جعلها مهدا للحضارة الإنسانية وشاهدا حيا على انتمائها للفضاء الإسلامي، المتوسطي والإفريقي، فالمعالم الأثرية والمتاحف والوثائق التاريخية الموجودة في الجزائر تشهد على عراققة وعظمة الحضارات المتعاقبة، من الأمازيغية إلى الفينيقية إلى البيزنطية والرومانية وأخيرا الإسلامية، والشاهد عليها قلعة بني حمادة ببجاية والآثار الرومانية في عدة مناطق أهمها تمقاد، والقصور والمنازل الفاخرة ذات الطابع العربي الإسلامي أهمها قسنطينة والعاصمة وغيرها، وقد صنفت منظمة اليونسكو سبعة مناطق أثرية ضمن قائمة التراث العالمي التاريخي، وهي منطقة الطاسيلي، تيبازة، جميلة، تيمقاد، وادي ميزاب وحي القصبية. (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2000)

كما تستقطب السياحة الثقافية الكثير من الاهتمام في اختيار التوجهات السياحية، حيث تتميز الجزائر بمزايا جمالية وثقافية عديدة، بفضل التراث الثقافي الذي يعكس تاريخ البلد بكل أبعاده من اختلاف خصوصيات سكانها وتنوع المتاحف فيها؛ كما تتوفر على الصناعات التقليدية والحرفية التي تجعل السياحة الثقافية أكثر انتعاشا خاصة في موسم الاصطياف.

2.1.2. تحديات ومعوقات تنمية السياحة في الجزائر

العقبات الرئيسية التي تعيق تنمية السياحة الجزائرية هي كما يلي:

- **التحديات والمعوقات التنظيمية والإدارية والفنية:** تتمثل في مشكلة تعدد الإشراف على المنشآت السياحية،

عدم وجود خريطة أو لوائح للاستثمار السياحي مما يحول دون إمكانية التمييز في التسهيلات الاستثمارية؛

- **التحديات الخاصة بالسياسة التسويقية:** وتتمثل في عدم وجود استراتيجية تسويقية ذات فعالية يساهم فيها القطاع الحكومي مع الخاص في

المجال السياحي، وقلة البرامجال الإعلامية المحلية والدولية؛

- **المشاكل والمعوقات المتعلقة بالنقل:** تعتبر وسائل النقل المعامل الهامة التي تعمل على تحفيز السياحة بأنواعها،

ومشكلة النقل في الجزائر تعني كل وسائل النقل؛

- **التحديات والمعوقات الثقافية:** عدم وجود نشرات أو كتب تبرز الخصائص البشرية والتراثية للمقومات الطبيعية، خاصة المناطق

الثقافية الفرعية كمناطق اديمزاب، جانت، الطاسلي، الأوراس ومنطقة القبائل..؛ (يسرد عيس، 2002: ص 627)

- **التحديات الداخلية:** نقص المدارس والمعاهد السياحية، بالإضافة إلى ضعف الوجود السياحي العام من جهة،

واعتبار السائح المحلي سائحا من الدرجة الثانية من جهة أخرى؛

- **التحديات الخارجية:** تعتبر الوضع الأمني للسياحة في الجزائر، فرغم التحسن الملحوظ لجانبا لأمني في الجزائر إلا أن إقبال السياح الأجانب على الجزائر لازال ضعيفا بسبب المخاوف التي تتنتابهم.

2.2. الآثار التنموية للقطاع السياحي في الجزائر

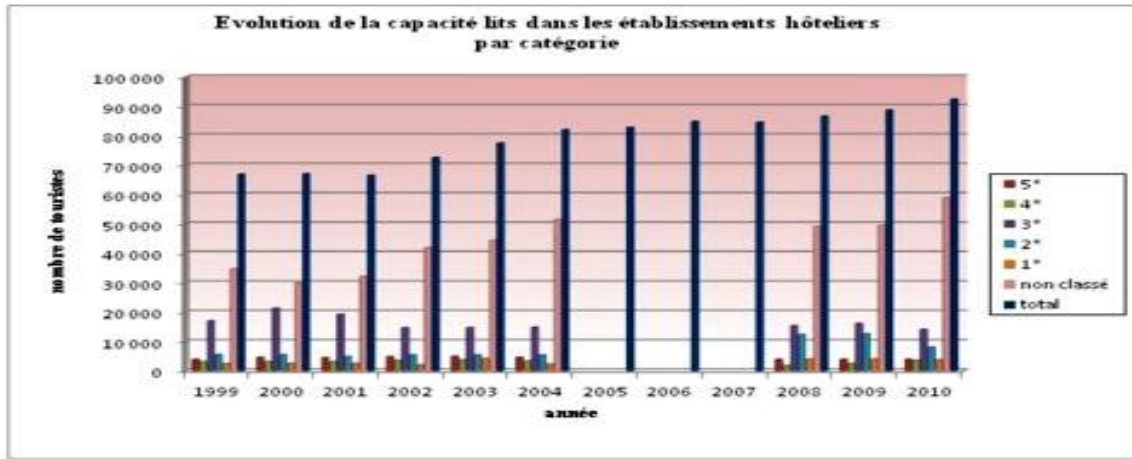
تعتبر السياحة ركنا أساسيا من أركان التنمية نظرا لما تقدمه من خدمات مهمة في الاقتصاد الوطني، بحكم ما يعكسه نمو وتطور هذا النشاط على حجم ونوعية الفعاليات التي تكونه وتربطه أفقيا ورأسيا بالأنشطة الأخرى.

1.2.2. الآثار الاقتصادية للقطاع السياحي

- **السوق السياحية:** الجزائر تتميز بمقومات ومؤهلات مادية معتبرة حسب نوع السياحة وهي مسخرة لاستقبال السياح.

- **العرض السياحي:** إن طاقات الإيواء أو القدرة الاستيعابية للفنادق وباقي المؤسسات الموجهة لاستقبال السياح القادمين إلى الدولة تمثل أحد المؤشرات التي بواسطتها يمكن قياس مدى تقدم القطاع السياحي بالبلد.

شكل رقم (01) توزيع طاقات الإيواء حسب التصنيف للفترة (1999-2010)



Source : Ministère du Tourisme et de l'Artisanat 2011

من خلال الشكل (01) نلاحظ أن طاقة الإيواء عرفت تطورا بمعدلات مرتفعة حيث ارتفعت طاقات الاستقبال من 66900 سريرًا لسنة 1999 لتبلغ مع نهاية 2007، 85000 سريرًا، لتصل سنة 2010 إلى 92400 سرير.

- **الطلب السياحي:** عرف تدفق دخول السياح إلى الجزائر تطورا متزايد، حيث أن تحسن الأوضاع الأمنية خلال السنوات الأخيرة كان له أثر في زيادة هذا التدفق، كما يبينه الجدول.

جدول رقم (01) توافد السياح إلى الجزائر خلال الفترة (2005-2011) الوحدة : سائح

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد السياح	1443090	1637582	1743084	1771749	1911506	2070496	2394887
نسبة النمو	/	%13.47	%6.44	%1.64	%7.88	%8.31	%15.67

Source : Ministère du Tourisme et de l'Artisanat 2011

من خلال الجدول (01) يتضح التطور الذي عرفته تدفقات السياح إلى الجزائر، حيث أن التدفقات ارتفعت من حوالي 1.4 مليون سائح سنة 2005 إلى حوالي 2.4 مليون سائح سنة 2011، وهذا راجع إلى عدة أسباب منها: الأمن والاستقرار الذي تشهده الجزائر، تعدد أنواع السياحة من شاطئية و صحراوية وغيرها، إيلاء السلطات والدولة الجزائرية الاهتمام للقطاع السياحي وبالتالي رفع قدرات الإيواء... الخ.

- **السياحة والناتج المحلي الإجمالي:** أن زيادة عدد السياح الوافدين من شأنه زيادة العائدات، فقد أثبتت الدراسات أن متوسط ما ينفقه الفرد السائح 300 دولار، نجد أنه عن 1000 سائح نتحصل على إيرادات تقدر بـ 300000 دولار أي ما يعادل

22500000 دينار جزائري، فإذا تم إنفاق هذه المبالغ على اقتناء المنتجات السياحية فهذا يسمح بزيادة الناتج الوطني الإجمالي. (المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، 2005: ص 14)

شكل رقم (02) مساهمة عائدات السياحة في الدخل الوطني الخام



المصدر: www.mta.gov.dz

الملاحظ من الشكل أن مساهمة السياحة في الناتج الوطني الخام بقيت ثابتة منذ سنة 2009 في حدود 2,3% رغم أن عدد السياح الوافدين في ارتفاع مستمر وكذا عائدات السياحة، إذ بلغت عائدات السياحة في 2011 ما قيمته 500 مليون دولار مقارنة مع 2010 التي بلغت فيها عائدات السياحة 400 مليون دولار، وهذا راجع إلى ارتفاع الناتج الوطني الإجمالي مقارنة مع السنوات الأخرى بنفس وتيرة ارتفاع عائدات السياحة.

- الاستثمارات السياحية في الجزائر: إن وضعية الاستثمارات تمثل أهم المؤشرات التي من خلالها نقيس حجم الاهتمام بالنشاط السياحي، والجزائر في الوقت الراهن تحاول تصحيح مسار التنمية بالقطاع السياحي انطلاقا من بعث مشاريع سياحية متنوعة.

جدول رقم (02) توزيع المشاريع قيد الانجاز، متوقفة ومشاريع لم تطلق لسنة 2009

المشاريع	العدد	عدد الأسرة	مناصب العمل	حجم الاستثمار (مليار دج)	نسبة النجاح (%)
قيد الانجاز	321	34931	13424	123.4	57%
متوقفة	153	15877	5913	22.3	50%
لم تطلق	133	12419	5785	25.7	0%

Source: Ministère du Tourisme et de l'Artisanat Algérien, www.mta.gov.dz

من خلال الجدول (02) نلاحظ أن المشاريع السياحية قيد الإنجاز قدرت بـ 321 مشروعا سياحيا في سنة 2009، وقد

بلغ معدل الانجاز المتوسط 57%، وهذه المشاريع سوف تسمح بتدعيم الحظيرة الفندقية الحالية بطاقات إيواء جديدة تقدر بـ 34931 سرير، وقد عدد المناصب الممكن إحداثها بـ 13424 منصب شغل مباشر، أي بمتوسط 0,38 منصب شغل مقابل كل سرير منجز، ويعتبر هذا المعدل منخفضا مقارنة بالمتوسط المحقق دوليا والذي يقدر بـ 0,5 منصب شغل مباشر لكل سرير.

- الآثار السلبية على التنمية الاقتصادية: الجزائر حاولت استثمار المادة الخام المتوفرة في تطوير السياحة واستدامتها، إلا أن هذا لا يعني أنه لا توجد آثار سلبية على التنمية الاقتصادية والتي تتمثل في النقاط التالية: (دولي سعاد، 2014: ص 217)

- تكلفة البنية التحتية بحيث يمكن للسياحة أن تكلف الدولة ودافعي الضرائب أموالا طائلة، وقد يرغب أصحاب المشروعات السياحية في تحسين الميناء الجوي أو الطرق أو غير هذا من أشكال البنية التحتية؛

- السمة الموسمية للوظائف خلقت مشاكل اقتصادية للمقاصد السياحية، ومشكل العمالة الموسمية انعدام الأمان الوظيفي وما يتبعه من أثر على الدخل، مع صعوبة الحصول على مزايا طبية أو إقرار بمدة الخدمة، علاوة على السكن؛

- عادة ما يتسبب الطلب المتزايد على الخدمات والسلع من جانب السياح في رفع الأسعار بشكل يؤثر سلبا على السكان المحليين، الذين لا تزيد دخولهم بشكل متناسب؛
- تقل الفائدة الاقتصادية عندما تكون المواد مجلوبة من الخارج والأماكن السياحية مملوكة لأجانب.

2.2.2. الآثار الاجتماعية للقطاع السياحي

- **السياحة وفرص التشغيل:** يختلف تأثير السياحة على التشغيل باختلاف درجة الاهتمام به، وهذا مرتبط بالجهود والتحفيزات التي تقدمها الدولة من أجل الاستثمار في هذه الصناعة، التي من أهم مميزاتها هو إسهامها في خلق فرص عمل مباشرة، كما أن هناك مناصب عمل غير مباشرة تظهر في قطاعات أخرى كصناعات حرفية وقطاع البناء وغيرها.

جدول رقم (03) عدد العاملين في قطاع السياحة بالجزائر (2006-2011)

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد العاملين	193900	204400	320000	370000	396000	396000
إجمالي العاملين	8868804	8594243	9146000	9472000	9735000	9599000
% العاملين السياحة /إجمالي العاملين	2,186%	2,38%	3,50%	3,91%	4,07%	4,13%

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة السياحة والصناعات التقليدية

من خلال الجدول نلاحظ أن مساهمة قطاع السياحة في التشغيل في ارتفاع ملحوظ بلغت نسبة 4,13 % سنة 2011 إذ بلغ عدد العاملين في هذا القطاع 396 ألف عامل مقارنة مع سنة 2000 أين بلغت مساهمة القطاع بنسبة 1,34 % بـ 82 ألف عامل، وهي مرشحة للارتفاع خاصة مع التسهيلات التي قدمتها الجزائر من برامج دعم التشغيل وبرامج تنمية قطاع السياحة. - **فك الغبن عن المناطق الريفية:** غالبا ما تتوفر المناطق الريفية على مقومات السياحة الطبيعية أو ما يعرف بالسياحة البيئية، إذ أن هذه المناطق تعتبر أكثر جاذبية للسياح لزيارة الأماكن الطبيعية والتعرف على الحياة الفطرية وكذا العادات والتقاليد الراسخة، مما يجعلها في المقابل محل اهتمام السلطات المحلية، إذ تقوم هذه الأخيرة بإقامة وتعزيز مشاريع البنية التحتية وخلق فرص تنموية متساوية الهدف منها الحد من النزوح الريفي نحو المدن والحفاظ على المعالم السياحية في تلك المناطق، وبهذه الكيفية يمكننا القول أن السياحة تلعب دورا رئيسا في خلق نوع من التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

- **تثمين وحماية التراث الثقافي:** يعد التراث أحد أبرز العناصر التي تدخل في تكوين شخصية الأمة ورمز وجودها، والمحافظة عليه ضرورة لا بد منها، وقد تأسف مدير ورشة تكلفة بحفظ التراث على مستوى قسبة الجزائر لضياح الكثير من المعالم الحضارية بفعل الإنسان أو الطبيعة، وعليه جندت الحكومة الجزائرية مهندسين وتقنيين ومدراء مختصين في عملية حفظ التراث على مستوى مديريات الثقافة المنتشرة عبر ولايات القطر، كما تم الاتفاق على الشروع في تنفيذ برنامج دعم وتثمين التراث الثقافي بالجزائر، هذا المشروع رصد له مبلغ 21,5 مليون أورو تقوم عليه المؤسسة المختلطة "الجزائرية الكتلانية" للترميم بإشراف وتمويل من الاتحاد الأوروبي ويعدّ بمثابة أول عمل فريد من نوعه في مجال المحافظة على التراث الأثري بمختلف مناطق الجزائر، من خلال تنفيذه على مدى أربع سنوات بحيث تركز العمليات على التكوين في مجال المحافظة وتثمين التراث الثقافي ومنها الأثري، بالإضافة إلى ترميم أجزاء من 3 مواقع أثرية نموذجية بالجزائر هي القسبة بالعاصمة وقصر الباي بقسنطينة والضريح الملكي النوميدي إمدغاسن بباتنة. (حسان مرابط، <http://www.al-fadjr.com/ar/index.php>)

3.2.2. الآثار البيئية للقطاع السياحي

لقد منى الله على الجزائر بمناطق بحرية وشاطئية أكسبتها واجهة بحرية رائعة ممتدة على طول 1200 كم، وبالرغم من كون عمق هذه المنطقة الساحلية لا يتعدى 50 كم بمساحة 45.000 كم²، إلا أنها تأوي حوالي 12,5 مليون نسمة أي ما

يعادل 43 بالمائة من إجمالي السكان بكثافة سكانية تقدر بـ300 ن/كم² مقابل 12,22 ن/كم² بالنسبة لمجموع الإقليم، هذا التركيز الكبير للسكان وما يتبعه من مركز لمعظم الأنشطة الصناعية والسياحية والتجهيزات القاعدية المتنامية، أثر على المساحة الشاطئية (ضياح حوالي 17 بالمائة من المساحة الإجمالية للمنطقة الشاطئية) وعلى الموارد خاصة المائية من تلوث ومشكل الانجراف الشاطئي والافتقار المفرط للرمال من الشواطئ.

وإشكالية التدهور البيئي وتأثيراته على قطاع السياحة، هي قضية الجميع التي يتوقف حلها على الالتزام بالنظافة التي تعتبر مرآة التحضر ورفي السلوكيات، خصوصا وأن نظافة المواقع والأقطاب السياحية هي قبلة الاستثمار والتنمية المستدامة، وقد بذلت الجزائر العديد من الجهود لحماية البيئة من خلال المصادقة على اتفاقيات يمكن تلخيصها في الآتي: (فروم محمد الصالح، بوجعادة إلياس، 2008: ص 9)

- المصادقة على الاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي سنة 1973؛
- المصادقة على البروتوكول الخاص بحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناشئ عن رمي النفايات من السفن والطائرات سنة 1981؛
- الانضمام إلى الاتفاقية المتعلقة بالمناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة باعتبارها ملاجئ للطيور البرية، سنة 1982؛
- المصادقة على الاتفاقية الإفريقية حول المحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية، سنة 1982؛
- الانضمام إلى الاتفاقية الخاصة بالتجارة الدولية في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، سنة 1982؛
- الانضمام إلى اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، سنة 1992؛
- المصادقة على بروتوكول عام 1992 لتعديل الاتفاقية الدولية بشأن المسؤولية المدنية عن أضرار التلوث الزيتي، سنة 1998؛
- الانضمام مع التحفظ إلى اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، سنة 1998. بالرغم من وجود تدخلات جريئة للسلطات الجزائرية في مجال حماية البيئة، إلا أنه يجب الذكر بأنها غير منتظمة وغير خاضعة لتقييم النتائج المحرزة، وسنحاول ذكر أغلب مجالات التدخل: (سهام بلقربي، 2006)
- أ- في مجال التلوث المائي، إعادة تأهيل شبكات التمويل بالماء الصالح للشرب وشبكات التطهير، وإعادة تأهيل 24 محطة للتصفية ومبادرات الشراكة مع الدول الأوروبية لتحسين تسيير الموارد المائية؛
- ب- في مجال النفايات الحضرية، إن عملية جمع وإخلاء النفايات الحضرية في الجزائر تتم في ظروف مقبولة نوعا ما، غير أن هذه الإزالة لا زالت تجري في ظروف لا تؤمن أية حماية للبيئة، كون الموارد المالية لا تسمح سوى بجمع ونقل النفايات وإن كانت كبريات المدن قد خصصت لها استثمارات معتبرة بغرض التقليل من آثار النفايات على البيئة؛
- ج- في مجال تلوث البحر والمناطق الشاطئية، إن إقامة جل مشاريع وبرامج التنمية الثقيلة والملوثة على الشريط الساحلي زاد من تدهور الوضعية، وقد بادرت الجزائر بمساعدة برنامج عمل البحر الأبيض المتوسط بإعداد مخطط للتهيئة الشاطئية، وقد انتهت دراسته الأولية الخاصة للجزائر العاصمة، وفي حالة بلوغ هذا المشروع نتائج حسنة يتم توسيعه إلى مناطق ساحلية أخرى، وقد قدرت كلفة إزالة أحوال الموانئ الرئيسية بمبلغ 3.600 مليون دينار؛
- د- في مجال الغابات وحماية السهوب، ترمي الاستراتيجية الحالية إلى تفضيل الاختيارات التقنية المقبولة من طرف الفلاحين من جهة ومراعاة احترام البيئة من جهة أخرى، وقد قدر البرنامج الخماسي لحماية الأراضي وتوسيع الغابات بمبلغ 25 مليار دينار؛

هـ- في مجال حماية التراث الثقافي، على الرغم من أهميته التاريخية والثقافية إلا أنه يعاني مشاكل أهمها السلب المنتظم للمنحوتات والأواني لما قبل التاريخ وبيعها في الخارج، وسلوكيات التخريب والخربشات التي يتركها المارة لإبراز الرسوم لالتقاط الصور، ونهب الصخور المنحوتة لتستعمل كمواد للبناء بشرشال جميلة.. لهذا الغرض فتحت عدة ورشات تعمل حالياً على ترميم التراث التاريخي، وإعادة الاعتبار للمكتسبات التاريخية وتخص العملية 18 ولاية منها العاصمة بـ 15 موقع، قسنطينة، وهران، غرداية...، وقد خصص الغلاف المالي لحماية التراث التاريخي والثقافي بـ 1.114.000 دينار؛

و- في مجال التربية والتحسيس البيئي، إن السياسة البيئية الناجمة هي تلك التي تمهد الطريق أمام نشوء وعي وثقافة بيئية، وهي التي تربط النظام الإيكولوجي بالنظام التعليمي حيث تم إدراج دروس حول البيئة في الطور التعليمي الأول، كما أسست برامج إذاعية وتلفزيونية حول البيئة تشاركها الصحافة المكتوبة في معالجة ونشر مواضيع إيكولوجية.

3.2. تحفيزات واستراتيجيات ترقية السياحة في اطار التنمية المستدامة في الجزائر

تم اتخاذ بعض التدابير والتحفيكات من السلطات الجزائرية لنهوض بقطاع السياحة وترقيته في إطار التنمية المستدامة، ومن بينها:

1.3.2. تحفيزات وتدبير لدعم وترقية السياحة في الجزائر

- إصدار القوانين والتشريعات : تعد القوانين والتشريعات من بين التحفيزات المهمة في قطاع السياحة والتي منها: قانون الاستثمار لسنة 1993: ضمن سياسة ترقية استثمار القطاع العام والخاص، قدمت سياسة التنمية امتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب في القطاع السياحي حسب قانون 1993. (المرسوم التشريعي رقم 93-12، 1993)

جدول رقم (05) امتيازات الاستثمار الممنوحة حسب قانون 1993

الجنوب الكبير	الطوق الثاني للجنوب	المناطق الخاصة	النظام العام	امتيازات النظام
03 سنوات	03 سنوات	03 سنوات	03 سنوات	المساعدات على الانجاز
إعفاء	إعفاء	إعفاء	إعفاء	حقوق التسجيل
0.5 %	0.5 %	0.5 %	0.5 %	حقوق التسجيل للعقود ورفع رأس المال
إعفاء 10 سنوات	إعفاء 07 سنوات على الأقل	إعفاء من 05 إلى 10 سنوات	إعفاء من 02 إلى 05 سنوات	الرسم العقاري
إعفاء	إعفاء	إعفاء	إعفاء	TVA الرسم على القيمة المضافة
03%	03%	03%	03%	الحقوق الجمركية
تكفل جزئي أو كلي	50%	تكفل جزئي أو كلي	لا شيء	أشغال المنشآت القاعدية
امتيازات يمكن أن تصل إلى الدينار الرمزي	تخفيض 50 %	امتيازات يمكن أن تصل إلى الدينار الرمزي	إتاوة التأجير بقيمة حقيقية	التنازل عن الأراضي العمومية

المصدر: مجلة الاستثمار والشراكة في السياحة، وزارة السياحة والصناعات التقليدية 1994، ص15. كما منحت السلطات في نفس القانون ضمانات داخلية ودولية: (علي وشقر يوع آمال، 1998: ص63).

- مبدأ المعاملة العادلة بين المستثمرين الجزائريين والأجانب من جهة ومن جهة أخرى المستثمرين الأجانب فيما بينهم؛

- لا يمكن اللجوء إلى تسخير من طرف العدالة، إلا في الحالات التي نص عليها التشريع المعمول به؛

- إمكانية تحويل رأس المال المستثمر الناجم عنه، ويخص هذا الضمان أيضا الناتج الصافي للتنازل أو التصفية حتى ولو كان هذا المبلغ يفوق رأس المال الأصلي للمستثمر.

قانون متعلق بالتنمية المستدامة للسياحة سنة 2003: لقد صدر القانون المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، وهو يهدف إلى

إحداث محيط ملائم ومحفز من أجل : (قانون رقم 03-01، 2003)

- ترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في السياحة؛

- إدماج مقصد "الجزائر" ضمن السوق الدولية للسياحة من خلال ترقية صورتها السياحية؛
 - إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية قصد رفع قدرات الإيواء والاستقبال؛
 - تنوع العرض السياحي وتطوير أشكال جديدة للأنشطة السياحية؛
 - تلبية حاجات المواطنين في مجال السياحة؛
 - المساهمة في حماية البيئة وتحسين إطار المعيشة وتثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية وتثمين التراث السياحي الوطني؛
 - تحسين نوعية الخدمات السياحية والتطوير المنسجم والمتوازن للنشاطات السياحية.
- قانون متعلق باستغلال واستعمال الشواطئ السياحية سنة 2003:** يحدد هذا القانون القواعد العامة المتعلقة بالاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ وهو يهدف إلى: (قانون رقم 03-02، 2003)
- حماية وتثمين الشواطئ قصد استفادة المصطافين منها بالاستجمام والخدمات المرتبطة به؛
 - توفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة للشواطئ تستجيب لحاجات المصطافين من حيث النظافة والصحة والأمن وحماية البيئة، وكذا تحسين خدمة إقامة المصطافين؛
 - تحديد نظام تسليية مدمج ومتناسب مع نشاطات السياحة الشاطئية.
- كما حدد هذا القانون شروط وكيفيات استغلال الشواطئ حيث يتم استغلاله وفق نظام الامتيازات عن طريق المزايدة المفتوحة حسب دفتر شروط يحدد المواصفات التقنية والإدارية والمالية للامتياز.
- قانون متعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية سنة 2003:** يحدد هذا القانون مبادئ وقواعد حماية وتهيئة مناطق التوسع والمواقع السياحية من أجل تشجيع تنميتها، كما تمنع كل استغلال واستعمال لهذه المناطق يؤدي إلى تشويه طابعها السياحي، ويهدف هذا القانون إلى: (قانون رقم 03-03، 2003)
- الاستعمال العقلاني والمنسجم للفضاءات والموارد السياحية لضمان التنمية المستدامة للسياحة؛
 - إدراج مناطق التوسع والمواقع السياحية وكذا منشآت تنمية النشاطات السياحية في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم؛
 - حماية المقومات الطبيعية السياحية والمحافظة على الموارد الثقافية والسياحية من خلال استعمال واستغلال التراث الثقافي والتاريخي والديني والفني لأغراض سياحية؛
 - إنشاء عمران مهيباً ومنسجم ومناسب مع تنمية النشاطات السياحية والحفاظ على طابعه المميز.
- دعم وترقية الاستثمار السياحي في الجزائر :** من جملة التدابير المتخذة لدعم الاستثمار السياحي مايلي: (وزارة السياحة، تصور تطوير السياحة للعشرية (2004-2013)
- التهيئة والتحكم في العقار السياحيين خلال: مواصلة دراسات التهيئة لـ 100 منطقة توسع ومناطق سياحية ، والتنازل عن طريق التراضي عن حوالي 600 هكتار في السنة من القطع الأرضية المتواجدة داخل مناطق التوسع السياحي لفائدة الوكالة الوطنية للتنمية السياحية، وذلك بغرض تهيئتها ووضعها تحت تصرف المستثمرين.
 - تأطير وتمويل المشاريع السياحية تتم عملية التأطير للمشاريع السياحية عن طريق تكييف التمويل وفقاً للخصوصيات التي تميز الاستثمار السياحي، وقامت الدولة بتخفيض يتراوح ما بين 3% و4.5% في نسبة الفوائد المطبقة على القروض البنكية من أجل نشاطات تحديث المؤسسات السياحية والفندقية التي ستجز في ولايات الشمال والجنوب .فضلا عن تخفيض بنسبة 50% بخصوص الاستثمارات الموجهة للولايات الشمالية الداخلية وتخفيض بنسبة 80% بالنسبة لولايات الجنوب من تكلفة التنازل عن الأراضي السياحية الضرورية لإنجاز مشاريع خاصة بالاستثمار السياحي.

- **تهيئة وتنمية الموارد البشرية** : قدرات التكوين في الجزائر غير كافية خصوصا مع الاعتمادات الممنوحة لإقامة فنادق جديدة، علما أن سريرين اثنين يوفران منصب عمل مباشر ومنصبين غير مباشرين، وهو شأن يجعلنا أمام عروض عمل كبيرة يجب أن تمنح لموظفين وإطارات ذات كفاءة عالية، وأن هناك مشاريع كثيرة من بينها معهد وطني للسياحة في تيبازة، ومعهد ثان بعين تيموشنت، علاوة على مدرسة سياحة بأدرار، سيتم إعدادها لتكوين مهن سياحية صحراوية بالإضافة إلى مشروع مدرسة عليا للفندقة، ستسلم خلال سنة 2013، وسيتم تسيير هذه المدرسة من طرف مدرسة سويسرية بلوزان، وكل هذه الهياكل ستوفر أكثر من 2480 مقعد بيداغوجي سنويا.

- **تنويع المنتج السياحي**: يتم البحث عن أنماط بديلة للسياحة التقليدية خاصة مع تغير الطلب السياحي العالمي، وذلك أن الجزائر تتمتع بالصحاري الخلابة والمياه والحياة البرية، كما تزخر بالحفريات الجيولوجية والتي تعد جميعها مطلبا للسياحة البيئية، والسياحة الشاطئية بالإضافة إلى الصحراء الشاسعة والواحات الضخمة، مما يؤهلها لعرض السياحة الصحراوية، العلاجية (الردم في الرمال) والسياحة الرياضية (سباق الجمال والتزلج على الرمال)، والسياحة الدينية وعليه فإن الجزائر لا توجد لديها مشكلة موسمية.

كما شهد في السنوات الأخيرة ونتيجة لزيادة الطلب رواج ظاهرة جديدة تتمثل في استغلال المنزل من قبل أصحابها لإيواء السياح، نتيجة للنقص المسجل في مرافق الإيواء السياحي والحاجة إلى مداخل إضافية من طرف أصحاب المنزل، ولضمان سلامة السياح والسكان المؤجرين لحقوقهم تم صدور المنشور الوزاري المشترك بين وزارة الداخلية والجماعات المحلية ووزارة السياحة والصناعات التقليدية المؤرخ في 16 جوان 2012. (دولي سعاد، المصدر سبق ذكره: ص 205)

2.3.2. استراتيجية التنمية السياحية المستدامة ضمن برنامج الاستثمارات العامة 2010/2014

السياحة في الجزائر عانت في السنوات المنصرمة من عوائق حالت دون ازدهارها، ومن أجل تحقيق مستويات الاستدامة السياحية كرست السلطات مجهودات من خلال عدة برامج من بينها برنامج الاستثمارات العامة 2010/2014 الذي يساهم بتخصيص 27754 مليار دج للسياحة، والجدول الموالي يوضح توزيع الاستثمارات على قطاع السياحة بصفة عامة ضمن برنامج الاستثمارات العامة 2010/2014.

جدول رقم (06) المخطط الخماسي للسياحة 2010/2014 (البرنامج المركزي الجديد)

صياغة المشروع	مليار دج
السياحة	
اقتناء وتعويض الأراضي السياحية	9 300
نشر مخطط الجودة السياحية	1 500
تحقيق مشروع "دار الجزائر"	1 000
برنامج الدراسات العامة للسياحة	500
دراسات وأعمال خدمة وتطوير	2 000
البنية التحتية الإدارية	
تصميم بناء وتجهيز مقر ومرافقات وكالة تنمية السياحة الوطنية	500
المجموع (1)	14800

Source: Plan Quinquenal 2010-2014, www.mta.gov.dz/

كما خصص برنامج الاستثمارات العامة 2010/2014 ميزانية أخرى ضمن البرنامج اللامركزي للسياحة .

جدول رقم (07) المخطط الخماسي للسياحة 2010/2014 (البرنامج اللامركزي الجديد)

صياغة المشروع	مليون دج
السياحة	
دراسة المخطط الرئيسي للسياحة	645

2000	إعادة تأهيل وتطوير المواقع التاريخية، الثقافية والأثرية
6900	تحقيق الدراسة، الدليل، الخريطة السياحية، الخطة الترويجية للولايات، دراسة وإدارة الشواطئ، دراسة وتخطيط المواقع السياحية، دراسة وتخطيط مواقع المياه المعدنية والمواقع المناخية، تطبيق الإشارات الدالة على المواقع السياحية.
500	تطوير الرحلات السياحية والسياحة البيئية
التعليم العالي	
500	انشاء معهد وطني لتقنيات الفنادق والسياحة
البنية التحتية الإدارية	
2400	تصميم بناء وتجهيز مقر ومرافق وكالة تنمية السياحة الوطنية مركز المعلومات والتوجيه السياحي
12945	المجموع (2)
27754	الإجمالي (2+1)

Source: Plan Quinquenal 2010-2014, www.mta.gov.dz/

ويتكفل صندوق دعم الاستثمارات والترقية ونوعية النشاطات السياحية بالنفقات المرتبطة بالترقية السياحية وتلك الخاصة بدعم انجاز مشاريع استثمارية السياحة، كما تمنح امتيازات وتسهيلات وضمانات للاستثمارات السياحية ضمن هذا البرنامج في إطار قانون المالية لسنة 2008 والقانون التكميلي لسنة 2009، وأهمها ما يلي:

- تخضع النشاطات السياحية للضريبة على أرباح الشركات بنسبة 19 %، في حين تخضع النشاطات الأخرى لنسبة 25 % من هذه الضريبة؛
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 10 سنوات بالنسبة للمؤسسات السياحية التي يتم إنشاءها المقاولون الوطنيون أو الأجانب، باستثناء وكالات السياحة والأسفار، وكذا شركات الاقتصاد المختلط التي تنشط في السياحة؛
- تستفيد الاستثمارات في المشاريع السياحية التي تنجز على مستوى ولايات الشمال والجنوب على التوالي من تخفيض 3 % و4.5% من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية؛
- الإعفاء الدائم من الرسم على النشاط المهني بالنسبة للنشاطات السياحية والفندقية والحموية؛
- تطبيق النسبة المخفضة بـ 7 % من الرسم على القيمة المضافة إلى غاية 31 ديسمبر 2019، فيما يخص الخدمات المرتبطة بالنشاطات السياحية والفندقية والحموية، بالإضافة إلى نشاطات المطاعم السياحية المصنفة والأسفار وتأجير سيارات النقل السياحي؛
- من أجل التحفيز على تطوير قطاع السياحة على مستوى الجنوب والهضاب العليا تستفيد عمليات منح الامتياز على القطع الأرضية الضرورية لإنجاز المشاريع الاستثمارية السياحية، من تخفيض من نسبة تقدر على التوالي بـ 50 % و80 %؛
- توسيع المزايا الممنوحة في إطار الترتيب الخاص بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لفائدة الاستثمارات المرتبطة بالنشاطات السياحية والفندقية المصنفة.

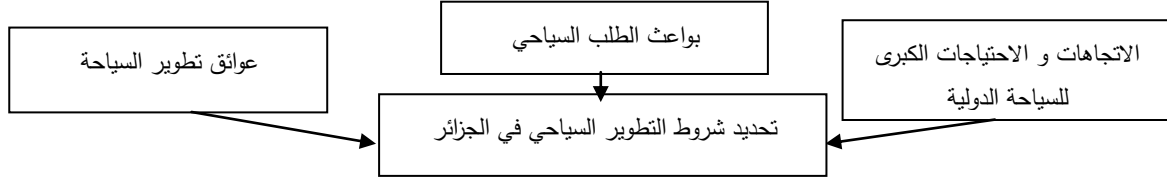
وبذلك، تم تعزيز كل النشاطات المباشرة في إطار إنعاش الاستثمار بمجموعة من الإجراءات المالية والجباية الرامية إلى تحفيز ودفع السياحة الوطنية، وأيضا لا يمكن للسياحة تحقيق كل أبعاد الاستدامة السياحية بدون التكامل مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهذا ما جسده برنامج الاستثمارات العامة 2010/2014.

3.3.2. الاستراتيجية السياحية وفق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030

المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية جزء من المخطط الوطني للتهيئة العمرانية في أفق سنة 2030، إن هذا المخطط يبين إرادة السلطات العمومية ونظرتها لتنمية السياحة قصد جعل الجزائر بلدا مستقبلا للسياح، حيث يوضح كيف تضمن الدولة التوازن الثلاثي للعدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية، والاستدامة البيئية على مستوى البلد بأكمله، فالمخطط يحدد المعالم

السياحية الكبرى لترسيخ مفهوم جديد ومقاربة خاصة للسياحة كونها محركا للتنمية المستدامة ودعم للنمو الاقتصادي ومصدرا لخلق الثروة وإنشاء مناصب شغل إضافة إلى توظيف كامل القدرات والمزايا لجعل الجزائر مقصد وجهة سياحية متميزة في غضون 2030. (P. 6) Ministère du tourisme et d'artisanat, (2008)

شكل رقم (03) شروط التطوير السياحي في الجزائر



Source :Ministère du tourisme et d'artisanat, " Livre 1 : Audit du tourisme algérien ", SDAT 2025 , 2008, P.31.

يندرج ضمن شروط النهوض بقطاع السياحة الجزائري تحديد بواعث الطلب السياحي العالمي و العمل على تلبيتها من خلال التعريف بمقومات الجذب السياحي المحلية كما يتطلب إبراز العراقيل التي تعترض النشاط السياحي بغية إيجاد البدائل و الحلول الدائمة.

- أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030

لا يقتصر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على كونه إطارا مرجعيا ستتطور ضمنه المبادرات العمومية والخاصة إلى غاية 2025، بل يرسم برنامج تطوير السياحة الوطنية وترقيتها من أجل إدراجها ضمن الشبكات الدولية بدعم مكانة الجزائر كوجهة سياحية ودعم مكتسباتنا الطبيعية والثقافية بالاستثمار وجودة العرض، وتلخص أهدافه فيما يلي:

(Ministère du tourisme et d'artisanat, (2008): P.20)

- جعل السياحة أحد محركات النمو الاقتصادي من خلال تنظيم عرض سياحي موجه نحو السوق الوطنية ، إعطاء الجزائر سمعة سياحية دولية و الارتقاء بها إلى مستوى مقصد سياحي متوسطي ذو امتياز ، والمساهمة في إنشاء مناصب شغل جديدة و بالتالي ضمان الإسناد الدائم للاقتصاد العام للبلاد.

- دفع القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال التعاون و التنسيق مع استراتيجيات القطاعات الأخرى باعتبار المخطط التوجيهي SDAT 2030 هو جزء من الاستراتيجية الوطنية * NAT2025؛

- ربط ترويج السياحة بالمحيط من خلال التطوير السياحي في إطار التنمية المستدامة؛

- تثمين التراث التاريخي، الثقافي والديني، حيث تعتبر العناصر المؤسسة للتراث الإقليمي (سواء كانت بشرية، طبيعية، مناخية أو تاريخية...) صورة عاكسة لجاذبية المنتج السياحي، وتعمل استراتيجيات السياحة المستدامة على حماية التراث من خلال احترام التنوع الثقافي والمشاركة في التنمية المحلية؛

- التطوير المستمر لصورة الجزائر وتحديد مفهوم جديد للسياحة يسمح بإدخالها في السياحة العالمية.

- الديناميكيات الخمس للمخطط الإداري للتهيئة السياحية SDAT 2030

يعتمد المخطط الإداري للتهيئة السياحية على ركائز محورية لا يمكن الاستغناء عنها لتحقيق القفزة السياحية المنتظرة من خلال خمسة ديناميكيات فعالة والتي تشكل سبيلا لإنعاش سريع ومستدام للسياحة الوطنية من خلال برنامج حكومي معتمد ويتعلق الأمر بـ: (Ministère du tourisme et d'artisanat, (2008)

- تثمين الوجهة السياحية الجزائرية: بغية خلق وجهة سياحية ذات امتياز وتنافسية على الصعيد الدولي وبمعايير تستجيب للطلب الداخلي، وذات مردودية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي.

- إنشاء أقطاب سياحية ذات امتياز وبناء قرى سياحية ذات امتياز: سعيًا لخلق وجهة سياحية ذات امتياز في حوض البحر الأبيض المتوسط، اعتمد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على الشراكة والاستثمارات الأجنبية لتطوير أقطاب سياحية بمعايير تستجيب للطلب المحلي والعالمي، وكذا ذات جودة عالية تسمح بتطوير القدرة التمويلية للسياحة للاقتصاد الوطني وجعل الجزائر وجهة سياحية عالمية.

وأهم القرى السياحية ذات الامتياز وكذا الحدائق الإيكولوجية السياحية التي اقترحتها مؤسسات استثمارية أجنبية والتي وافقت عليها وزارة السياحة موضحة من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم (08) القرى السياحية ذات الامتياز

عدد الأسرة	المستثمر	المشاريع السياحية	أقطاب الامتياز
2440 سرير	-المؤسسة الإماراتية للاستثمارات الدولية EHC	القرية السياحية بمسيدة ولاية الطارف	شمال شرق
4938 سرير	-الشركة السعودية سيدار	القرية السياحية سيدي سالم بعنابة	
2697 سرير	-المجموعة الكويتية للاستثمار و المؤسسة الإماراتية للاستثمارات الدولية	القرية السياحية سغيرات ببومرداس	شمال وسط
17510 سرير	-المؤسسة الأمريكية التونسية الجزائرية سياحة .	القرية السياحية بوداوا البحري ببومرداس	
5985 سرير	-المجموعة الكويتية للاستثمار و المؤسسة الإماراتية للاستثمارات الدولية	القرية السياحية بعين طاية بالجزائر	
2004 سرير	-المجموعة الإماراتية إيميرال .	القرية السياحية فوروم الجزائر موريتي 1 بالجزائر	
360 سرير	الشركة الإماراتية القدرة	القرية السياحية بسيدي فرج بالجزائر	
6885 سرير	المؤسسة السعودية سيدار	القرية السياحية زرادة غرب	
1240 سرير	-الشركة الإماراتية EEMAR	القرية السياحية كولونيل عباس بتييزة	
220 سرير	SARL résidence hélios France.	القرية السياحية هيلوس كريستال بوهران	شمال غرب
732 سرير	-الشركة الإماراتية للاستثمارات الدولية EHC و سياحة الجزائرية	القرية السياحية موسكاردة بتلمسان	

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية .

الجدول رقم (09) الحدائق الإيكولوجية السياحية

عدد الأسرة	المستثمر	المشروع	القطب السياحي
1000 سرير	المجموعة الإماراتية EHC	دنيا بارك الجزائر	شمال وسط
/	المجموعة الإماراتية EHC	دنيا بارك وهران	شمال غرب
/	المجموعة الإماراتية EHC	دنيا بارك عنابة	شمال شرق

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية

تسمح المشاريع السياحية المقترحة بضمان الامتياز لصورة الجزائر السياحية الجديدة من خلال تطوير أنواع سياحية جديدة على غرار سياحة الأعمال، سياحة التسوق، سياحة الصحية... بالاعتماد على الامتيازات العديدة التي يستفيد منها المستثمرين والتي وضحتها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية من خلال مخطط التمويل السياحي.

- تطبيق مخطط الجودة السياحية: بغية ضمان امتياز العرض السياحي الوطني بإدماج التكوين من خلال رفع مستوى الاحترافية، التربية، الانفتاح واستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال والتموقع حول منتجات جديدة تتماشى والتوجهات

الجديدة للطلاب الوطني العالمي. ويهدف مخطط جودة/سياحة (PQT) إلى تحسين نوعية العرض السياحي والمراقبة في عمليات العصرنة والتوسيع والاستفادة من أدوات الدعم الموجهة للتنمية وتأمين أفضل تسويق للمنتج السياحي .

- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص: تتطلب السياحة تضامير الجهود والأعمال ما بين العديد من القطاعات الحيوية، وتجنييد مجمل الشركاء العموميين والخواص بغية خلق وجهة سياحية ذات علامة امتياز في السوق الدولية.

- وضع مخطط تمويل سياحي: يهدف لدعم النشاطات السياحية ومراقبة مشاريع المتعاملين والمستثمرين المحليين والأجانب، يعمل على مراقبة المستثمرين وأصحاب المشاريع من خلال تخفيف إجراءات منح القروض البنكية وتمديد فترة القروض.

- المشاريع التي انطلقت بها الأشغال من المخطط التوجيهي

يعرف قطاع السياحة بالجزائر منذ 2008 استثمارات هامة وفق الاستراتيجية الجديدة للقطاع والقائمة على وقف الاستثمارات العمومية في بناء الهياكل والابقاء على دور الدولة في مجال التكوين ومراقبة الخواص في تجسيد مشاريع جادة في مناطق التوسع السياحي، فيما يتولى الديوان الوطني للسياحة دور الترقية والترويج داخليا وخارجيا، ومن أهم الاستثمارات الخاصة في القطاع المشروع الكبير الذي نتج عن شراكة مجموعة "أكور" الأولى في أوروبا مع شركة السياحة لرجل الأعمال الجزائري جيلالي مهري، والهادف الى بناء أكثر من 30 فندقا بمواصفات عالمية ذات خمس نجوم على مدى تسع سنوات المقبلة، بينما يتولى جانب التسيير والمناجمنت الشريك الأجنبي "أكور" الرائد في أوروبا وهي الشراكة التي تفيد الجزائر في كسب الخبرة العالمية في التسيير وإتاحة الفرصة لتكوين عصري.

أما بشرق الجزائر تقوم مؤسسة "اركوتسيال" لرجل الأعمال رمضاني ببناء عدة فنادق ذات أربع نجوم بقسنطينة وسكيكدة، خاصة مشروع فندق من خمسة نجوم بمنطقة فلفة بسكيكدة من الطراز العالمي بلغت تكلفته 4,5 مليار دينار بشراكة مع مجمع "غولدن توليب" الهولندي المختص في التسيير والهندسة الفندقية.

وبخصوص المركبات السياحية التي بنيت قبل 40 سنة اقتنعت السلطات بضرورة تجديد هاته المنشآت حيث وافقت البنوك العمومية على منح قروض متوسطة المدى مما سيسمح لهذه المركبات بإعادة تصنيفها وعصرنتها وإعادة ترفيتها إلى المواصفات العالمية قبل 2014 وتمس العملية في كل من فندق المرجان، تيشي ببجاية، بوقرون بالقل، سيرتا، الأوراسي، سييوس بعنابة ومتاريس، القرن الذهبي ومركب القرية بتبليزة، كما تشير أرقام رسمية الى ان وزارة السياحة سجلت 460 استثمار خاص في مجال الفنادق منذ سنة 2008 ستوفر طاقة إيواء قدرها 70 ألف سرير عصري قبل سنة 2015، هذه الاستثمارات ستمكن الجزائر من التقدم لسنوات نحو الأمام، بعدها يمكن للجزائر ان تشارك في المعارض الدولية والترويج لوجهة الجزائر وفقا للمخطط الذي يعتمد على رؤية مستقبلية تمتد إلى غاية 2025 وهي المرحلة التي ستعيد الجزائر إلى الخارطة السياحية المتوسطية.(محمدي عز الدين، 2012: ص 318)

خاتمة

تعتبر السياحة من أسرع أنواع الصناعات نموا في العالم في الوقت الحاضر، فالنظرة الجديدة تعتبر القطاع السياحي كقطاع خالق للثروات ومساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأصبح من الضروري الاعتماد عليه للتنوع في الموارد ذلك أن السياحة هي آخر تطور يعبر عن رقي المجتمع ووصوله لمرحلة الرفاه الاقتصادي. بالإضافة إلى كون السياحة لها دور هام في تنمية وتطوير الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المجتمعات الإنسانية بصفة عامة، إلا أن هذه الصناعة لا تخلو من الجوانب السلبية أسوة ببقية الصناعات الأخرى، والجدير بالذكر أن هذا التأثير اتلاتتأعنتر كيز السياحة علالمواقعا الطبيعية والثقافية فحسب، بلتتجمايضاً عنغباياالتخطيطعلبالمدى الطويلو عدموجود إدارة للموارد.

ولتحقيق الاستدامة للسياحة يتطلب إدارة التأثيرات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، على أن تتم المراقبة المستمرة والمعالجة الفورية للمشاكل التي تنشأ والتأكد من المحافظة على مستويات الاستدامة للسياحة. فالسياحة المستدامة تتحتملا قدرة على التوفيق بين النواحي الاقتصادية والنواحي البيئية، وعلنا إعطاء مغز لعملية التنمية المستدامة، لذلك فإن إدارة السياحة باستنادها إلى أهداف واضحة والتخطيط والإدارة، ووجود معايير مستدامة خاصة بتصميم وتنفيذ وتشغيل البنية التحتية والخدمات، وتقييم التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المحتملة، ودراسة الفرص القائمة لناحية تأمين إيرادات لدعم حفظ الطبيعة والمحافظة على الخدمات التنافسية، بفضل كذا لكتنصطيع إدارة السياحة أن تتضمن القدرة على تنمية السياحة بما يتوافق مع الاعتبارات البيئية، ما يولد حوافز قوية لحفظ الطبيعة وحماية الثقافة المحمية، ويشجع المجتمع المحمي وأصحاب المشاريع الصغيرة على أن يكونوا جزءاً فعالاً من العملية.

والجزائر رغم ما تملكه من طاقات نفطية إلا أن تحقيق التنمية الفاعلة خاصة في القطاع الاقتصادي عليها الاستعانة بأكثر من مورد (صناعي، زراعي، سياحي)، ويعتبر القطاع السياحي مورد هام إضافي إن أحسن استغلاله، لذا أولت الجزائر اهتماماً متنامياً لتحسين القطاع السياحي من خلال جملة من التدابير والتحفيزات القانونية والمالية ... ، وبالرغم من مؤشرات النمو الإيجابية التي يسجلها القطاع حالياً، إلا أن الجزائر تفصلها أشواط كبيرة للتميز والوصول لمصاف الدول السياحية المتوسطة بسبب تحيات ومعوقات حالت دون تحقيق الأهداف المسطرة، مما تطلب تضافر الجهود والتنفيذ الفعلي للاستراتيجية التي تبنتها الجزائر في إطار تنموي مستدام لزيادة حركية الأنشطة السياحية من خلال وضع مخطط أعمال لآفاق مستقبلية هو المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030 .

قائمة المراجع

1. أحمد الجراد، (2000): التنمية السياحية المتواصلة، الطبعة الأولى، عالم الكتب: القاهرة.
2. أحمد فوزي ملوخية، (2007): التنمية السياحية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي: الإسكندرية .
3. أكرم عاطف رواشدة، (2008): السياحة البيئية " الأسس والمركبات"، الطبعة الأولى، دار الولاية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
4. سامية جلال سعد، (2007): الإدارة البيئية المتكاملة في المنشآت السياحية دليل إرشادي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية: القاهرة.
5. سناء محمد الجبور، (2011)، الإعلام البيئي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن.
6. صلاح الدين خربوطلي، (2004): السياحة المستدامة (دليل الأجهزة المحلية)، سلسلة الرضا للمعلومات: دمشق .
7. عادل عبد الجواد منسي، (2001): التسويق السياحي، دار الكتب المصرية: القاهرة.
8. عبد العزيز قاسم محارب، (2011)، التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
9. عثمان محمد غنيم وبنينا نبيل سعد، (1999): التخطيط السياحي " في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل" ، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
10. عصام حسن السعيد، (2009): التسويق والترويج السياحي والفندقي "دراسة للتسويق السياحي والفندقي في الدول العربية" ، الطبعة الأولى، دار الولاية للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
11. علي وشقر يوع آمال، (1998): قانون الاستثمار في الجزائر، O.P.U: الجزائر.
12. كافي مصطفى يوسف، (2006): صناعة السياحة كأحد الخيارات الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية، دار الفرات-نينار للنشر والتوزيع: بيروت.
13. ماهر عبد الخالق السيسي، (2001): مبادئ السياحة، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية: القاهرة.
14. مثنى طه الحوري وإسماعيل محمد علي الدباغ، (2013): اقتصاديات السفر والسياحة، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع: الأردن.
15. محمد صالح الشيخ، (2002)، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية.
16. مصطفى عبد القادر، (2003)، دور الإعلام في التسويق السياحي " دراسة مقارنة" ، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.
17. يسر ربيع، العوامة السياحية وأبعادها للمتقدمين الدول النامية، الملتقى المصري للإبداع والتنمية للسلسلة، الدراسات السياحية والمتحفية، الإسكندرية، مصر.
18. الديوان الوطني للسياحة، (2009): الجزائر: حمامات، منشورات الديوان الوطني للسياحة.
19. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، نوفمبر 2000: مساهمة من أجل تحديد السياسة السياحية الوطنية، الدورة 16.
20. المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، (2005): أساسيات الفندقة، الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، السعودية.
21. دولي سعاد، (2014): آليات ترقية السياحة في الجزائر وآثارها على التنمية المستدامة ، رسالة دكتوراه تخصص علوم التسيير، جامعة عمار تليجي بالأغواط.

22. محمدي عز الدين، (2012): أهمية القطاع السياحي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
23. محمد مرعي مرعي ، (2005)، دور الإدارة الرشيدة للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية المستدامة: المسئوليات والآليات ، أوراق عمل المؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية، التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، البحرين.
24. فروم محمد الصالح، بوجعادة إلياس، يومي 11 و12 نوفمبر 2008: حماية البيئة وأثرها على التنمية المستدامة في الجزائر -الواقع والمأمول- ، الملتقى الوطني الرابع حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة.
25. المرسوم التشريعي رقم 93-12، المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، الجريدة الرسمية رقم 64، الصادرة في 10/10/1993.
26. المادة الرابعة من القانون رقم 10/03 المؤرخ في 20/07/2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43.
27. قانون رقم 03-01، المؤرخ في 17 فبراير 2003 الموافق لـ 16 ذي الحجة 1423، الجريدة الرسمية رقم 11، الصادرة في 19/02/2003.
29. قانون رقم 03-03، المؤرخ في 17 فبراير 2003 الموافق لـ 16 ذي الحجة 1423، الجريدة الرسمية رقم 11، الصادرة في 19/02/2003.
30. وزارة السياحة، تصور تطوير السياحة للعشرية (2004-2013).
31. Ministère du tourisme et d'artisanat.(2008), " **Livre 1 : Audit du tourisme algérien** ", SDAT 2025 .
- * : **SNAT 2025** : Schéma national d'aménagement du territoire est un acte par lequel l'état affiche son projet territorial , il vise à l'insertion de l'Algérie dans ses espaces naturels d'appartenance et d'évolution (Maghreb , Euro- méditerranée , Afrique) .
33. Ministère du tourisme et d'artisanat.(2008), " **Livre 5 : les projets prioritaires touristiques** ", SDAT 2025 .
34. سهام بلقرمي، تموز (يوليو) 2006: تجربة الجزائر في حماية البيئة ، *مجلة علوم انسانية* ، السنة الرابعة، العدد 29، جامعة المسيلة، الجزائر ، <http://www.ulum.nl/b152.htm>
35. حسان مرابط، تنفيذ برنامج تميمين وحماية التراث الثقافي بالجزائر سيكون سنة 2014 تكلفته 21.5 مليون أورو وتشرف عليه المؤسسة الجزائرية الكتلانية، <http://www.al-fadjr.com/ar/index.php?news=256673%3Fprint>
35. التدابير المتخذة لفائدة التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، ديسمبر 2010، متوفر على الموقع: www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/meice2010ar.pdf